رمز 2501

0567

التوزيع : عـــام
E/ECWA/52
٢٧ آذار/مارس ١٩٧٧
الاصل : بالانكليزية

LIBRARY
ESCWA Economic Commission for Western Asia

الأمم المتحـــدة

المجلس الاقتصـــادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

الـدورة الـرابعة
٢٤ - ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٧٧
عمّان ، الاردن

البند ٨ من جدول الاعمال المؤقت

دور اللجان الاقليمية
في تشجيع التعاون بين البلـدان الناميـــة

77- 839

دور اللجان الاقليمية
في تشجيع التعاون بين البلدان النامية

— • —

تتناول هذه الدراسة التطورات الرئيسية الاخيرة في مجال التعاون بين البلدان النامية وتبحث في دور اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في تشجيع مثل هذا التعاون بين البلدان الاعضاء وبينها وبين المناطق النامية الاخرى . وهي تبحث ايضا في الترتيبات الهادفة الى تمكين اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا من القيام بدور فعّال في مجال تنسيق الانشطة التي تقوم بها منظومة الامم المتحدة على الصعيد الاقليمي .

ألف : التعاون بين البلدان النامية :

ابدت البلدان النامية في غضون السنوات الاخيرة اهتماما كبيرا بتعزيز التعاون الاقتصادي فيما بينها وبايجاد الوسائل المناسبة لارساء هذا التعاون على أسس وطيدة . ومن أجل بلوغ هذا الهدف ، عقدت هذه البلدان العديد من الاجتماعات المشتركة بين الحكومات سواء في اطار منظومة الامم المتحدة ام خارجها (١) . وقد أقر الاجتماع الوزاري الثالث لـ " مجموعة الـ ٧٧ " الذي عقد في مانيلا في عام ١٩٧٦ برنامج عمل يهدف الى تشجيع التعاون الاقتصادي وايجاد اشكال عمل جديدة بين البلدان النامية بغية صياغة المشاريع المشتركة في مجالات الصناعة والزراعة والخدمات الاساسية من اجل توسيع نطاق التعاون والتكامل الاقتصادي على الصعيد الاقليمي وبين الاقاليم .

وتتوافق الاهداف والتدابير الواردة في برنامج العمل بصورة أساسية مع المهمات الرئيسية الموكولة الى اللجان الاقتصادية الاقليمية ، التي انشئت بصفتها مؤسسات تعنى بقضايا الانماء والتعاون الاقتصادي على الصعيد الاقليمي . وتتوفر لدى اللجان الاقليمية بمقتضى الصلاحيات المعطاة لها والتجربة المتوفرة لديها والاجهزة التي تشتمل عليها ، القدرة والمرونة في تعديل برامج عملها تمشيا مع رغبات واهداف الدول الاعضاء بغية تحقيق قدر أكبر من التعاون الاقتصادي المتبادل .

---

(١) تجدر الاشارة بصفة خاصة الى قرارات الجمعية العامة للامم المتحدة ٣٣٦٢ (د-٧) ، بشأن الانماء والتعاون الاقتصادي الدولي و ٣٤٤٢ (د-٣٠) و ١٩/٣١ بشأن التعاون الاقتصادي بين البلدان النامية ، وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٤٣ (د-٦١) بشأن دعم اللجان الاقليمية للتعاون الاقليمي والاقاليمي ، والقرار (١) الصادر عن الاجتماع الوزاري الثالث لـ " مجموعة الـ ٧٧ " ، وتقرير فريق الخبراء الحكوميين التابع للمجموعة ، والاعلان الاقتصادي الصادر عن المؤتمر الخامس لرؤساء دول وحكومات البلدان غير المنحازة ، والتقرير الصادر عن اجتماع " مجموعة الـ ٧٧ " في مكسيكو بشأن التعاون الاقتصادي بين البلدان النامية .

و تمشيا مع اهداف برنامج عمل مؤتمر مانيلا ، أعدت اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ورقة عمل بالمشاريع الخاصة بالتعاون الاقتصادي على الصعيد دون الاقليمي والاقليمي وبين الاقاليم . و تتناول هذه الورقة مختلف ميادين التعاون الاقتصادي والتقني ، لا سيما الانتاج الزراعي ، و بالدرجة الاولى انتاج الاغذية ، في ضوء واقع ان المنطقة تعتبر مستوردا رئيسيا للمواد الغذائية ، رغم استيفائها لمعظم الشروط الاولية التي تمكنها من بلوغ حالة الاكتفاء الذاتي ، او على اقل تعديل ، تخفيض اعتمادها على الواردات الاجنبية . كما تناولت الورقة الانفة الذكر قضايا مثل زيادة حجم التجارة بين الدول الاعضاء والجهود المبذولة لازالة القيود التي تعيق توسع التجارة ، بقطع النظر عما اذا كانت هذه القيود ناشئة عن التعرفات الجمركية او عن طرق الدفع والتعاون و ميادين اخرى كالنقل والمواصلات والسياحة والتعاون العلمي ومجالات اخرى تشملها برامج عمل اللجنة . وجرى استعمال هذه الورقة ، بالاضافة الى اوراق العمل التي قدمتها اللجان الاقتصادية الاقليمية الاخرى في اعداد وثيقة تعبّر عن موقف مشترك وتتضمن عرضا موجزا للمشاريع الحالية والمستقبلية الهادفة الى تشجيع التعاون الاقتصادي بين البلدان النامية على الصعيد الاقليمي و بين الاقاليم . وفي وقت لاحق ، رفعت هذه الوثيقة الى مؤتمر " مجموعة ال ٧٧ " المتعلق بالتعاون الاقتصادي بين البلدان النامية ، الذي عقد في مدينة مكسيكو في شهر ايلول/ سبتمبر ١٩٧٦ .

و باقرار مؤتمر مكسيكو سلسلة اهداف وتدابير كاملة تتناول كل ميادين التعاون الاقتصادي بين البلدان النامية ، دعا الامانات التنفيذية للمجموعات دون الاقليمية والاقليمية القائمة حاليا وكذلك تلك التي سيتم تأسيسها ، الى عقد اجتماع في عام ١٩٧٧ بمساعدة مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية واللجان الاقليمية والمنظمات الاخرى التابعة للامم المتحدة ، من أجل صياغة الامور التالية :

(أ) اجراءات مساندة التدابير الملازمة على صعيد اقاليم متعددة ، التي تقوم بتنفيذها البلدان النامية ككل .

(ب) اقامة الروابط بين المجموعات الاقليمية ودون الاقليمية .

(ج) تسهيل الاشتراك في خطط التعاون والتكامل للبلدان غير المشتركة فيها حتى الآن .

(د) النظر في امكانية انشاء جهاز او هيئة استشارية مناسبة من اجل تنسيق نشاطات هذه المجموعات ودعمها في المجالات الآنفة الذكر .

وأخذت اللجنة بعين الاعتبار ، لدى اعداد برنامج عملها لفترة ١٩٧٨-١٩٧٩ ، الآثار المترتبة عن هذه الاهداف والنصوص الصادرة عن المؤتمر ، وكذلك الاحكام ذات الشأن التي تضمنتها القرارات الصادرة في هذا الموضوع عن الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابعين للامم المتحدة ، بغية ارساء قاعدة أمتن للتعاون الاقتصادي على الصعيد الاقليمي وبين الاقاليم .

و تبذل المحاولات في نطاق الجهود الاجمالية الهادفة الى زيادة فعالية الانشطة التي تقوم بها الاجهزة الاقتصادية والاجتماعية في اطار منظومة الامم المتحدة ،لمساندة اللجان الاقتصادية الاقليمية ودعمها ،بحيث تصبح ادوات فعّالة في تشجيع التعاون الاقتصادى بين البلدان النامية على المستوى الاقليمي و بين الاقاليم ،ولضمان التنسيق في انشطة منظومة الامم المتحدة على الصعيد الاقليمي . وقد صدر آخر القرارات بهذا الصدد عن المجلس الاقتصادى والاجتماعي التابع للامم المتحدة ٢٠٤٣ (د-٦١) بشأن دعم اللجان الاقليمية للتعاون الاقليمي والاقاليمي . و يطلب المجلس في الفقرة الثالثة من هذا القرار الى اللجنة المخصصة لموضوع اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعي في منظومة الامم المتحدة ،ان تنظر في الخيـــارات التاليـــة :

١- ان يسند الى اللجان الاقليمية دور قيادى ، تضطلع فيه بمسؤوليات وضع برامـــج التعاون والتنسيق بين القطاعات على الصعيد الاقليمي .

٢- ان يسند الى اللجان الاقليمية في المستقبل دور الوكالات التنفيذية لبرنامج الامم المتحدة الانمائي فيما يتعلق بالمشاريع المشتركة بين القطاعات والمشاريع دون الاقليمية ،والاقليمية والاقاليمية . . .

٣- ان تفوّض اللجان الاقليمية تفويضا كاملا لتولي مهام الوكالة التنفيذية فيما يتعلق بالانشطة التنفيذية المشتركة بين القطاعات ،والانشطة الاقليمية ودون الاقليمية التي تقوم بها الامم المتحدة .

و بالنظر لأهمية احكام هذا القرار بالنسبة لدور ونشاط اللجان الاقتصادية الاقليمية عموما ،ولا سيما بالنسبة للجنة الاقتصادية لغربي آسيا ،كونها لجنة حديثة العهد لم ينقض على تأسيسها اكثر من ثلاث سنوات ،فقد أرسل الامين التنفيذى نسخة من هذا القرار الى الدول الاعضاء مستطلعا آراءها ومقترحاتها بهذا الخصوص .

وانطوت الاجوبة التي ارسلتها حكومات بعض الدول الاعضاء في اللجنة على آراء ومقترحات قيّمة بشأن دور اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في التنسيق بين مختلف الانشطة الانمائية للامم المتحدة على الصعيدين الوطني والاقليمي ،وفي تشجيع التعاون الاقتصادى والتقني بين الدول الاعضاء في اللجنة . وقد أخذت هذه الآراء والمقترحات في الاعتبار لدى اعداد برنامج اللجنة للعمل والاولويات لفترة ١٩٧٨ - ١٩٧٩ .

و في الوقت الحاضر ، تقوم الامانة التنفيذية للجنة الاقتصادية لغربي آسيا بالاعداد للاجتماع الاقليمي المشترك بين اللجنة و برنامج الامم المتحدة الانمائي بشأن تشجيع التعاون التقني بين بلدان المنطقة . و سيكون هذا الاجتماع آخر الاجتماعات الاقليمية التي عقدت تحضيرا لمؤتمر الامم المتحدة العالمي بشأن التعاون التقني بين البلدان النامية المقرر عقده في الارجنتين في مطلع عام ١٩٧٨ . والى جانب ذلك ،تهتم اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، بالاشتراك مع برنامج الامم المتحدة الانمائي ،بالاعمال التحضيرية الخاصة باقامة نظام مرجعي للمعلومات خاص بالتعاون التقني بين البلدان النامية على الصعيد الاقليمي .

باء : الترتيبات الهادفة الى تعزيز دور اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في مجال التنسيق على الصعيد الوطني والاقليمي وبين الاقاليم :

١- التنسيق بين اللجنة وبين المنظمات الاقليمية والوطنية (العربية)

ان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا اذ تدرك ان بلدان غربي آسيا تتسم بملامح متشابهة من حيث معظم النواحي الاقتصادية والاجتماعية، وبأن هذه الملامح تنطبق ايضا على العالم العربي الذى يحاول بدوره تحقيق التعاون والتكامل الاقتصادى بين اقطاره، تسعى منذ تأسيسها الى تنسيق جهودها مع المنظمات الاقليمية والوطنية المعنية بالانماء والتعاون الاقتصادى في المنطقة . ولا مجال في هذه الدراسة للخوض في تفاصيل الخطوات المتخذة في اتجاه التعاون مع هذه المنظمات ، ذلك ان هذه التفاصيل وردت في التقارير عن التعاون مع المنظمات الاقليمية . وتجدر الاشارة الى ان اللجنة تقوم في حدود مواردها البشرية والمادية بتبادل التجربة مع هذه المنظمات . وهي تتشاور معها بقدر ما أمكن بخصوص أنشطة محددة بغية تنسيق الجهود وتحاشي الازدواجية وتبادل الوثائق والمعلومات بشأن الانشطة ذات الاهمية المتبادلة .

٢- التنسيق مع صناديق الانماء

توجد في المنطقة صناديق انماء وطنية واقليمية عديدة، وهي تمنح القروض لتمويل مشاريع الانماء في بلدان هذه المنطقة وفي مناطق اخرى . وتلعب هذه الصناديق دورا هاما في نقل فائض الرأسمال من البلدان الأغنى في المنطقة الى البلدان المحتاجة للمساعدة المالية . وتستطيع هذه المؤسسات ، بالتعاون مع مختلف المنظمات الاقليمية العاملة في المنطقة، ان تشكل الاداة الرئيسية لتمويل المشاريع الهادفة الى تحقيق التكامل الاقتصادى بين بلدان المنطقة . وتسعى اللجنة في هذا السياق، الى تحقيق أعلى درجة ممكنة من التعاون والتنسيق مع هذه المؤسسات . ويتخذ هذا التعاون في الوقت الراهن الشكلين التاليين :

(أ) تقوم هذه الصناديق بتمويل بعض الدراسات والمشاريع الواردة في برنامج عمل اللجنة . وعلى سبيل المثال، يقوم الصندوق العربي للانماء الاقتصادى والاجتماعي بتمويل اصدار خلاصة الاحصاءات السنوية التي تشمل البلدان العربية كافة . وكذلك قام الصندوق الكويتي للانماء الاقتصادى العربي بتمويل بعض الدراسات التي قامت بها اللجنة في دولها الاعضاء .

(ب) تسهم اللجنة في اطار مشروع مشترك بين الصندوق العربي للانماء الاقتصادى والاجتماعي وبرنامج الامم المتحدة الانمائي، تقدر تكاليفه بـ ١٥ مليون دولار، في دراسة وتحديد امكانية تمويل مشاريع الانماء الاقتصادى والاجتماعي من قبل الصندوق العربي ومؤسسات مالية اخرى .

٣- التنسيق في اطار منظومة الامم المتحدة

يجرى حاليا تنسيق أنشطة المنظمات التابعة للامم المتحدة من قبل هيئات مختصة في مقر الامم المتحدة، و بصفة خاصة من قبل لجنة البرنامج والتنسيق التي ترسل اليها المنظمات كل برامجها . كما تتبادل المنظمات المعنية برامج عمل بعضها البعض بغية تنسيق النشاطات فيما بينها . و فيما يتعلق باللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، يجرى تعزيز عملية التنسيق الآنفة الذكر من خلال الشعبتين المشتركتين مع منظمة الاغذية والزراعة ومنظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي . و يتحقق التعاون مع المنظمات والوكالات المتخصصة الاخرى على اساس كل حالة بمفردها ، مع ما يترتب على ذلك من دراسات مشتركة وتنظيم مؤتمرات او حلقات دراسية .

غير ان التعاون بين اللجنة و برنامج الامم المتحدة الانمائي ، الذى يعتبر منظمة التمويل الانمائي الرئيسية لمشاريع الامم المتحدة ، لا يزال محدود النطاق . ومردّ ذلك الى واقع ان معظم المشاريع الانمائية للامم المتحدة في المنطقة لا تزال مقصورة على الصعيد الوطني ، وهي بالتالي لا تقع في نطاق اختصاص اللجنة باعتبارها مؤسسة تعنى بصورة رئيسية بالمشاريع ذات الطبيعة الاقليمية .

و بالرغم من وجود درجات متفاوتة من التعاون والتنسيق في اطار منظومة الامم المتحدة في الوقت الراهن ، من المسلم به عموما حدوث نوع من عدم التناسق او الازدواج احيانا في أنشطة المنظمات التابعة للامم المتحدة ، وذلك نتيجة لتشعب وتعدّد الانشطة التي تضطلع بها هذه المؤسسات و كذلك بسبب التداخل ، او بالاحرى بسبب الترابط بين ميادين عملها . لذلك تدعو الحاجة الى المزيد من التنسيق في الانشطة داخل منظومة الامم المتحدة ، لا سيما على الصعيد الاقليمي . وهذا ما دفع منظمة الامم المتحدة الى استحداث اللجنة المخصصة لموضوع اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعي ، بما في ذلك دور اللجان الاقتصادية الاقليمية في اطار منظومة الامم المتحدة . وبانتظار انتهاء اللجنة من النظر في مختلف الخيارات الواردة في القرار الاخير للمجلس الاقتصادى والاجتماعي بشأن دعم اللجان الاقتصادية الاقليمية الآنف الذكر، واقراره من قبل الجمعية العامة للامم المتحدة والتعديل اللاحق في صلاحيات اللجان الاقتصادية الاقليمية وفي هيكليتها التنظيمية ، يمكن تصوّر قدرة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا على تحسين التنسيق في انشطة منظومة الامم المتحدة على الصعيدين القومي والاقليمي على النحو التالي :

(أ) على الصعيد الوطني : يجرى تنسيق الكثير من المشاريع الانمائية للامم المتحدة على الصعيد الوطني من خلال البرامج القطرية التي يموّلها برنامج الامم المتحدة الانمائي . و يجرى اعداد هذه المشاريع من قبل الحكومات المعنيّة و بمساعدة برنامج الامم المتحدة الانمائي وهيئات الامم المتحدة الاخرى . ويمكن للجنة ، بناء على طلب مقدم من قبل احدى الدول الاعضاء او من قبل برنامج الامم

المتحدة الانمائي ، ان تشترك على نطاق محدود في اعداد البرامج القطرية ، عن طريق الخبراء الاستشاريين الاقليميين والموظفين الفنيين لديها . وتقدم هذه الخدمات عادة لفترات قصيرة وفقا للاصول المتبعة و بالتنسيق الكامل مع برنامج الامم المتحدة الانمائي . ومن جهة اخرى يمكن تحقيق اسهام اكبر في عملية اعداد البرامج القطرية اذا استعملت الموارد التي يوفرها صندوق الائتمان الخاص بالنشاطات الاقليمية للجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، الذى انشئ عن طريق التبرعات الطوعية ، من اجل تمويل الخدمات الاستشارية لفترات أطول . ومن شأن هذا الاسهام ان يمكّن اللجنة من اكتساب معرفة أعمق في الانشطة الانمائية للامم المتحدة على الصعيد القطرى ، و بالتالي من القيام بدور فعال لناحية ضمان تحاشي الازدواجية في هذه البرامج على الصعيد الاقليمي وكذلك في اقتراح مشاريع ذات طبيعة اقليمية ودون اقليمية .

وثمّة ميدان آخر لاسهام اللجنة على الصعيد الوطني هو اشتراكها في اعداد الخطط الانمائية الوطنية التي تضعها الدول الاعضاء ، بناء على ذات الاساس الذى ذكر آنفا بالنسبة لاسهام اللجنة في اعداد برنامج الامم المتحدة الانمائي للبرامج القطرية . ولن تقتصر نتائج هذا الاسهام على التنسيق بين البرامج الانمائية للامم المتحدة ، بل ستكون ايضا محاولة لتحقيق التناسق بين خطط الدول الاعضاء ، من اجل تأمين الاتساق وتوسيع نطاق التعاون الاقتصادى والتكامل الذى يشكل هدفا تسعى اليه الدول الاعضاء سعيا حثيثا .

(ب) التنسيق على الصعيد الاقليمي : تتجسد المسؤولية الرئيسية للجنة في مؤازرة الجهود الهادفة الى تحقيق تعاون اقتصادى أوسع بين بلدان المنطقة . ويعتبر تنسيق المشاريع الانمائية للامم المتحدة احدى الوسائل المتعددة التي ينبغي على الدول الاعضاء ان تستعملها من اجل تحقيق الانماء والتعاون الاقتصادى . وتوجد في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا منظمات ومؤسسات وطنية واقليمية عربية عديدة تهدف الى تحقيق التكامل والوحدة الاقتصاديين بين كل اقطار العالم العربي الذى تشكل منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا جزءا كبيرا منه . وفي الواقع تلعب جامعة الدول العربية والمؤسسات المتفرعة عنها والمؤسسات الانمائية الوطنية ذات الاهداف الاقليمية دورا رائدا في تحقيق اهداف التعاون الاقليمي كما حددتها الدول الاعضاء . لذلك ينبغي ان تكون جهود اللجنة ونشاطاتها في هذا الميدان مكمّلة لنشاط هذه المؤسسات .

وفيما يتعلق بالمشاريع الاقليمية في اطار الامم المتحدة ، سيكون بامكان الدول الاعضاء ان تشرك اللجنة بالقدر الذى تستطيع تحمله من المشاريع ذات الطبيعة الاقليمية ، وان توكل اليها وظيفة الوكالة التنفيذية . و بالنظر لحداثة عهد اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا وللظروف التي مرت بها منذ تأسيسها ، وازاء واقع ان الجهد الرئيسي في مجال انماء التعاون الاقليمي في المنطقة تبذله المنظمات

الوطنية والاقليمية (العربية) ، لم تقم في المنطقة بعد اية مشاريع انمائية تشرف عليها اللجنة . الا انه برغم الظروف الآنفة الذكر، تشكل الدراسات الاولية التي تضطلع بها اللجنة والمشاريع الواردة في برنامج عملها اساسا وطيدا لانماء العمل المنسق على صعيد المنطقة، لا سيما في ميادين انتاج الاغذية والتصنيع والمواصلات والنقل . وبمقتضى برنامج عملها لفترة السنتين القادمة ، تعتزم اللجنة ايضا الاضطلاع بدراسة شاملة عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة . وتكمن أهمية هذه الدراسة في واقع انها ستقدم صورة اوضح عن احتياجات المنطقة ومجالات التنسيق المحتملة بين بلدانها . ولدى انتهاء الظروف الصعبة وبعد انجاز المرحلة الاولى من برنامج عملها المتعلقة بصفة رئيسية بجمع الوقائع والمعلومات الاساسية عن المنطقة ، من المؤمل توسيع نطاق نشاطات اللجنة لتشمل ميادين جديدة وتؤدي الى صياغة المشاريع الانمائية وتنفيذها ، الامر الذي يؤول الى تسريع عملية التكامل الاقتصادي في المنطقة . الا أن التنسيق بين المشاريع الانمائية للامم المتحدة في جميع البلدان العربية يتعدى نطاق اختصاص اللجنة . وكل ما تستطيع اللجنة القيام به في هذا المجال هو تنسيق النشاطات مع اللجنة الاقتصادية لافريقيا من خلال الاضطلاع بالمشاريع التي تتناول المنطقتين معا . وقد اتخذت بعض الخطوات العملية بهذا الصدد واتفقت اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا مع اللجنة الاقتصادية لافريقيا على ان تضطلع الاولى بمشاريع تشمل كل الاقطار العربية . وهذه المشاريع هي التالية :

١) نشر الخلاصة الاحصائية السنوية عن البلدان العربية كافة .

٢) انشاء مركز توثيق يشمل الدول العربية الاعضاء في كلتا اللجنتين .

٣) مشاكل هجرة الكفاءات : اسبابها ونتائجها وطرق علاجها .

وبهذه الطريقة ، سيكون ممكنا تنسيق وتنفيذ مشاريع او دراسات مشتركة اضافية تجرى مناقشتها حاليا مع اللجنة الاقتصادية لافريقيا في مختلف ميادين الاهتمام المشترك . وثمة اقتراحات اخرى تتناول انشاء مركز لتبادل المعلومات فيما بين الدول الاعضاء وكذلك بين اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا واللجان الاخرى . ويتمشى هذا الاقتراح مع المشروع المتعلق بانشاء مركز للتوثيق يشمل الدول الاعضاء في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا واللجنة الاقتصادية لافريقيا .

اما فيما يتعلق بانشاء شعب مشتركة مع مؤسسات الانماء الاقليمية والدولية ، فيتوقع ان يسفر التعاون الجاري حاليا بين اللجنة وهذه المؤسسات عن شكل من التعاون على غرار الشعبتين المشتركتين اللتين انشئتا بالاشتراك مع منظمة الاغذية والزراعة ومنظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي . الا انه قبل اتخاذ اى قرار بهذا الشأن ، ينبغي اجراء المباحثات مع هذه المؤسسات لاستطلاع آرائها بشأن اشكال التعاون التي ستكون ملائمة لصياغة المشاريع الاقليمية في المنطقة وتنفيذها .